المحور الثاني: العراق واستراتيجيات التنمية الاقتصادية

# استراتيجيات التنمية الوطنية في العراق: التحديات والفرص

أ. احمد عبد إسماعيل
كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

م.م. زهراء حسن محمد
كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

المستخلص

تعد استراتيجيات التنمية الوطنية في العراق تحديا هاما نظرا للتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يواجها البلد. اذ ان العراق يمر بمرحلة حاسمة من تاريخه. وهذه التحديات تتمثل في الاستقرار السياسي، الفساد، ضعف الإدارة، البنية التحتية المتدهورة، التهديدات الأمنية والتحديات الاجتماعية. وبالمقابل تتوفر هنالك فرصا كبيرة لتحقيق التنمية الوطنية من خلال اعتماد استراتيجيات فعالة تعالج تلك التحديات بشكل شامل ومستدام، إذا ما تم التركيز على معالجة العقبات الموجودة بشكل فعال واستغلال الإمكانيات المتاحة بشكل استراتيجي معتمدة على إمكانيات البلد المتمثلة بالثروات الطبيعية، القطاع الزراعي، القطاع الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية. ان تحقيق التنمية المستدامة تتطلب تعاون شامل ومتكامل بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص للتغلب على التحديات واستغلال الفرص لتحقيق التقدم والرفاهية في البلاد.

ABSTRACT

National development strategies in Iraq pose significant challenges amidst economic, political, and social upheavals plaguing the country. Iraq finds itself at a pivotal juncture in its history, grappling with issues such as political instability, rampant corruption, administrative inefficiency, crumbling infrastructure, security threats, and social unrest. Nevertheless, amidst these challenges lie ample opportunities for achieving national development. Effective strategies that comprehensively and sustainably address these obstacles can unlock the nation's potential. By strategically tackling existing barriers and leveraging available resources—including natural endowments, the agricultural and economic sectors, and foreign investments—Iraq can chart a path towards progress. Realizing sustainable development necessitates robust collaboration between the government, civil society organizations, and the private sector. Through integrated efforts, these stakeholders can surmount challenges and capitalize on opportunities to foster growth and prosperity nationwide.

*Keywords*: sustainable development, national development, challenges, political stability, national strategy.

## المقدمة:

يُعدّ العراق من الدول العربية التي تمتلك إمكانيات هائلة للتنمية، فهو غني بالثروات الطبيعية، يتمتع بموقع جغرافي استراتيجي، ويمتلك شريحة شبابية كبيرة تشكل طاقة بشرية هائلة، الا ان الاقتصاد العراقي قد عانى حروب متكررة أنهكت المجتمع ومن سياسات اقتصادية غير فعالة، مما أدى إلى تدمير البنية الاقتصادية للعراق وأحدث خلل كبير في الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك، أصبح الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية كمصدر أساسي للدخل، على الرغم من توفر العديد من المقومات اللازمة لتنويع مصادر الدخل وتطوير البنية الإنتاجية. تداعيات الأزمة الاقتصادية في تراجع مؤشرات التنمية البشرية الشاملة، وخاصة في مجالي الصحة والتعليم، فضلا عن الانخفاض الكبير في مدخول الفرد المستمد من الناتج المحلي الإجمالي. وفي ظل هذه التحديات، لا بد لصناع القرار الاقتصادي من إعطاء الأولوية لتنفيذ الإجراءات التي من شأنها تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات التنمية البشرية.

أهمية البحث: تنبع اهمية هذا البحث من خلال دراسة مفهوم التنمية الاقتصادية الوطنية في العراق وكذلك تقييم مزايا وعيوب استراتيجيات التنمية الوطنية في العراق، مع تحديد العوائق التي تعيق تقدم التنمية. بالإضافة الى تقديم اقتراحات لتعزيز هذه الاستراتيجيات، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية في البلاد.

مشكلة البحث: يعد موضوع استراتيجيات التنمية الوطنية في العراق من المواضيع المهمة والاكثر تعقيدا. نظرا للتحديات الكبيرة التي يواجهها العراق. بسبب تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد. وهذا يشكل تهديدا حقيقيا لمساعي التنمية الوطنية. وانطلاقا من ذلك فان اشكالية هذا البحث تكمن في توضيح الآليات التي يتبناها العراق في تحقيق التنمية الوطنية ومواجهة التحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك.

فرضية البحث: يقوم هذا البحث على فرضية رئيسية مفادها ان التنمية المستدامة في العراق تواجه تحديات كبيرة، ولكنه قادر على مواجهة تلك التحديات بما يمتلكه من إمكانيات مختلفة سواء كانت سياسية ام اقتصادية او بما يمتلك من ثروات طبيعية وإمكانيات بشرية.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الاتية:

تحليل نقاط القوة والضعف في استراتيجيات التنمية الوطنية في العراق.

تحديد التحديات التي تواجه عملية التنمية في العراق.

تقديم توصيات لتحسين استراتيجيات التنمية الوطنية في العراق.

منهجية البحث: اعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي، اذ تم إبراز مجموعة من الصفات والخصائص ومناقشة المفاهيم المرتبطة بالموضوع. كما تم استخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل العديد من النصوص والاستفادة منها في هذا البحث بغية الوصول الى نتائج موضوعية حول موضوع البحث. اذ تم تقسيم البحث الى مقدمة وخاتمة وثلاث مباحث. تناولنا في المبحث الأول استراتيجيات التنمية الوطنية. اما المبحث الثاني فقد ركز على مواطن القوة والضعف في التنمية الوطنية في العراق اما المبحث الثالث فقد خصص لتبيان الرؤية المستقبلية للتنمية الوطنية في العراق.

## المبحث الأول: استراتيجيات التنمية الوطنية

### المطلب الأول: مفهوم التنمية والمصطلحات القريبة منها

الاستراتيجية الوطنية تُعرف الاستراتيجية الوطنية على أنها خطة يُسعى من ورائها إحداث تغييرات متوازنة ومتكاملة على الأصعدة الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، وتحظى كل واحدةٍ من دول العالم باستراتيجيتها الخاصة. [1] تُعرَّف التنمية بأنّها قدرة الدولة على زيادة الموارد المختلفة؛ من موارد بشرية، واقتصادية، وطبيعية، واجتماعية، وتدعيمها؛ بهدف تحقيق نتائج أعلى للإنتاج لتلبية الاحتياجات الأساسية لغالبية مواطنيها، وتمكينهم من تقديم مطالبهم وحقوقهم إلى الحكومات. ويُطبَّق مفهوم التنمية على الصعيد الشعبوي والمجتمعي، بَيْدَ أنّه يُطَبَّق أيضاً على صعيد الأفراد بمعنى تنمية الفرد نفسهُ بنفسِهِ، وتطوير قدراته المعرفية، والثقافية، والإنتاجية. [2]

التنمية المستدامة هي أسلوب للتغيير يكون فيه كل من استغلال الموارد، توجيه الاستثمارات توجيه التطور التكنولوجي والتغيير المؤسساتي في انسجام لتعزيز الامكانيات الحالية والمستقبلية لتلبية احتياجات الناس وتطلعاتهم. فهي تهدف إلى تحقيق توازن بين الاحتياجات المختلفة وأحيانا المتضادة من جهة، وبين الوعي بالمحدودية البيئية والمجتمعية والاقتصادية التي نوجهها كمجتمع من جهة أخرى. [3]

**الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة:**

تحسين تدبير الشأن العمومي في إطار الانسجام والتكامل بين السياسات القطاعية وتجاوز فكرة أن الدولة هي المسؤولة الوحيدة عن التنمية. وإنما هي من مسؤولية المجتمع بأكمله؛ وان تغيير طرق اتخاذ القرار بشكل مركزي والتطور في اتجاه آليات للتشاور المستمر، مع ضرورة تغيير النظرة المبنية على مجرد إنجاز الإجراءات والمشاريع المنفصلة إلى نظرة مبنية على الانسجام والإدماج والنتائج، والانتقال من تخطيط قطاعي إلى تخطيط مندمج يعتمد على الانسجام. والعمل الجاد على استعمال الإمكانيات المتاحة بالبحث عن التكامل بين القطاعات المختلفة وتسهيل الحصول على التمويلات من التعاون الدولي في إطار منسجم وجذاب والتوجه نحو برامج تسهل التتبع والتعلم والتطور المستمر [4].

الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هي مسلسل للتخطيط الإستراتيجي ذو طابع تشاركي ومتجدد يرمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية بشكل متوازن ومندمج على جميع المستويات في إطار منظور من العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية.. وهناك عدة شروط ضرورية لإعداد الإستراتيجية الوطنية: [5]

---

1. عادل يوسف أبو غنيمة، كل ما تحتاج الى معرفته عن الاستراتيجية، القاهرة, دار الفجر للنشر والتوزيع, 2013, ص12.
2. عزالدين آدم النور, التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق, السودان, دار النور للنشر, 2014,ص4.
3. براء الدويكات، ما المقصود بالتنمية المستدامة، 2019 , مقال , منشور على https://www.mawdoo3.comhtps
4. مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, 2017، ص18.
5. احمد طاهر احمد، التخطيط الاستراتيجي المستدام، مصر ,جامعة عين شمس, 2017، ص 32.

وجود إرادة سياسية من مستوى عالي والتزام كل مكونات الحكومة والفاعلين.

اعتماد منهجية واقعية لإعداد الإستراتيجية حسب الوسائل المتوفرة.

السماح بمشاركة واسعة واستشارة كل الأطراف المعنية.

تثمين كل الإستراتيجيات والبرامج الموجودة.

تحديد أولويات وأهداف واضحة قابلة للإنجاز ومشتركة

إدماج عناصر الإستراتيجية في كل البرامج القطاعية

تحديد مسؤوليات كل وزارة وكل فئـة من المتدخلين

تجنيد الإمكانات المالية والبشرية والتقنية

وضع نظام للتتبع والتقييم (المؤشرات، إلخ)

تحديد الآليات والوسائل للتحيين الدوري للإستراتيجية

إعطاء مكانة هامة للتوعية والتربية وتدبير المعلومات

أهمية التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي قضية يصعُب التعامل معها وتطبيقها أو حتى التغلّب على العوائق لتحقيقها، لأنها تتكون من حُزمة كبيرة من الحيثيّات، ونظراً لطبيعةِ هذا الموضوع وتعقيداته، فمن الأمثل الإلمام بأهميته للوصول إلى فهم وإدراك شامل، والسُّكان هم المرتكز الأساسي الذي يدفع بِعجلة التنمية المستدامة إلى الأمام، وبهذا تظهر أهمية التنمية المستدامة متمثّلة بما يأتي: [1]

توفير الاحتياجات الإنسانية الرئيسية: مثل المأوى، والطعام، والماء وذلك باستعمال الطاقة المتجددة والمُستدامة كبديل عن الطاقة المعتمدة على الوقود الأحفوري.

المتطلبات الزراعية: استخدام طرق الزراعة المُستدامة مثل تقنية زرع البذور الفعّالة، وتقنية تناوب المحاصيل، حيث تساهم هذه التقنيات في تقليل تآكل التربة، والحفاظ على صحتها، وزيادة خصوبتها من الناحية الإنتاجية.

إدارة تقلُّب المناخ: تسعى منهجية التنمية المستدامة إلى الحد من استخدام مصادر الوقود الأحفوري، مثل: النفط، والغاز الطبيعي، والفحم فهي تؤثر على المناخ وتبعث الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

التوازن والاستقرار المالي: يمكن تحقيق الثبات المالي من ممارسات التنمية المستدامة، فتطوير تقنيات الطاقة المتجددة يمكنه خلق فرص عمل مستمرة كبديل عن الوظائف المقيَّدة بتكنولوجيا مصادر الوقود الأحفوري.

حماية التنوّع البيولوجي: ممارسات هذا النوع من التنمية الدائمة تشجع الاستثمار في موارد الطاقة المتجددة واستخدامها، فممارسات الزراعة العضوية التي لا تنبعث منها أيُّ غازات دفيئة في الغلاف الجوي تُحافظ على التنوّع النباتي، وتحدّ من تلوث الهواء.

## المبحث الثاني: مواطن القوة والضعف في التنمية الوطنية في العراق

### المطلب الأول: مواطن القوة في التنمية الوطنية في العراق:

**أولا- وجود القيادة الاستراتيجية:**

ان كثرة حديث عامة العراقيين عن حاجتهم الى قائد قوي، وما تزخر به كتاباتهم الفقهية والسياسية -قديما وحديثا-من آراء وأفكار حول الحاجة الى المستبد العادل او الحاكم المستنير او الامام العادل وما شابه هي ليست مجرد ثرثرة مجالس اجتماعية او ترف مثقفين ومفكرين وفقهاء يسكنون في قصورهم العاجية، بل هو تعبير ضمني عن حاجة حضارية لديهم،

---

1- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة, المغرب, 2021, مقالة متاحة على الرابط 1. https://www.environnement.gov.ma/arabe/PDFs/sessions_cne/2007/Strategie_nationale.pdf

من جهة، وعن إدراكهم لحقيقة تاريخية ومن جهة أخرى هي حاجة حضارية، لأن الأمم والشعوب لم ترتق الى اعلى مقامات المجد بدون تولي زمام القيادة فيها من قبل أفضل رجالها حكمة وخبرة وإدارة،، لكنها اليوم تقدمت على غيرها بفضل قياداتها الجيدة، اذ من طبيعة القيادة الجيدة عندما تظهر في حياة المجتمعات انها تتراكم بمرور الوقت وتتحول من تفكير وسلوك فردي الى تفكير وسلوك اجتماعي ينتج المزيد من الخبرات والشخصيات الجيدة في القيادة والادارة، مما يحفز المجتمعات لتتناغم فكريا وسلوكيا معها بطريقة مناسبة، فتكون النتيجة حكاما ومحكومين يتحركون برؤية واضحة للقيام بالأفعال المبدعة الضامنة للتقدم.[1]

ان ما أدركته القيادات الاستراتيجية التي قادت العراق هو انه عليها القيام بخطوتين مهمتين لبناء عراق قوي:[2]

وحدة المجتمع: ان أول خطوة تقوم بها أي قيادة عراقية هي توحيد سكان البلد والحفاظ على متانة نسيجهم الاجتماعي، فسكان العراق أقوياء عندما يتحدون، اذ يتحولون من تبديد طاقاتهم على النزاعات والصراعات فيما بينهم الى توجيه تلك الطاقات باتجاه البناء والابداع والتنافس الإيجابي، لكنهم عندما يتفرقون، يصبحون ضعفاء جدا تعيبهم كثرة الانقسام والصراع والاستغراق في تفاصيل جزئية تعيق حركتهم الإبداعية وتعطل نهضتهم الحضارية.

تحقيق الاستقرار: العراقيين يتقدمون بسرعة مذهلة عندما يحظون بالاستقرار، فهم شعب حركي لا يقنع بما لديه، ويبحث دائما وبشكل محموم عن دور له.

الوحدة الحقيقية والاستقرار الطويل هما مفتاحا قوة العراق، وان غياب القيادة العراقية الاستراتيجية المدركة لهما ترك نتائجه السلبية على الدولة والمجتمع. ولكن إذا كانت القيادة الاستراتيجية في الماضي ارتبطت بوجود قائد فرد فذ يقود شعبه ودولته الى الامام، فان الوضع في القرن الواحد والعشرين تغير كثيرا، فالقيادة أصبحت مفهوما أكبر من مجرد وجود قائد استثنائي، فهي ترتبط اليوم بوجود مؤسسات حرة استثنائية تعمل بكفاءة على مستوى الرؤية والتفكير، ومستوى الأداء والانجاز.

وعليه يحتاج العراقيون اليوم الى قيادة استراتيجية تقودها مؤسسات كفؤة، فقيادة الفرد الكفوء الواحد تمت مغادرتها ربما الى غير رجعة، فقيادة المؤسسات الاستراتيجية الحرة والفاعلة يمكنها الحفاظ على وحدة واستقرار العراقيين، ووضعهم بأمان على مسار الابداع والتقدم من جديد.

**ثانيا- وجود جيش قوي**

ان العراق لا يقع في أطراف العالم أو على حافة حضاراته الرئيسة، بل يقع في قلب العالم الاستراتيجي، وفي منطقة الصراعات الأكثر سخونة وقلقا واستمرارا، وبحكم موقعه الحرج هذا لا يمكنه الدفاع عن نفسه الا بامتلاكه جيشا محترفا شديد البأس.

**ثالثا- الموقع الجيوستراتيجي.**

تبرز الاهمية الجيوستراتيجية لموقع العراق الجغرافي، وتأثير هذا الموقع الجغرافي على سياسة القوى الإقليمية والدولية، وبما يوفره من إمكانيات إيجابية هائلة، وما يقتضيه من سياسات وآليات عمل ملحة للتكيف معه وتحويله الى مرتكز لقوة واقتدار البلد. [3]

## المطلب الثاني: مواطن الضعف في التنمية الوطنية في العراق:

**الاستبداد السياسي:**

يشكل الاستبداد السياسي عاملا بارزا من عوامل الضعف في السياسة العراقية عبر تاريخها الطويل، حتى تحولت الى ثابت من ثوابت هذه السياسة لا على مستوى الحكام لوحدهم فحسب، بل وعلى مستوى الثقافة السياسية العامة أيضا.

**الانقسام والصراع الاجتماعي:**

---

1. عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، مكتبة لناشر للنشر والتوزيع،، الطبعة الأولى , 2015, ص 69.

2. احمد طاهر احمد، مصدر سبق ذكره، ص 43.

3. خالد عليوي العرداوي، العراق: عوامل الضعف والقوة، رؤية تحليلية في ضوء التجربة التاريخية، جامعة كربلاء،7\1\2021, مقالة متاحة على الرابط https://i0.wp.com/uokerbala.edu.iq/wp-content/uploads/2020/03/uok-default-featured-image.png?w=600&ssl=1

الانقسام والصراع الحاد بين العراقيين هو مظهر من مظاهر الارتداد البدائي في حياتهم، هذه الظاهرة تمثل حالة مرضية خطرة للغاية، تتحمل مسؤوليتها بالدرجة الاولى النخب المتنفذة في هذه البلاد على اختلاف اطيافها الدينية والسياسية والاجتماعية، فالرغبة بالعيش الكريم والتنظيم الجيد للحكم والعلاقات الاجتماعية، والامن والاستقرار ولكن فساد نخبهم، وعدم تعودها على الحوار الموضوعي، وتعمدها اقصاء المخالف والمختلف معها بأي صورة ومهما كان الثمن، فضلا على الانانية المفرطة لكثير منها، ونرجسيتها العالية، وسوء تقديرها للظروف ولمصالح مجتمعها ودولتها. [1]

**التدخل الخارجي:**

قدر العراق أن يكون ممرا لكل الغزاة، ومفتاحا لتأكيد الزعامة والسيادة الإقليمية منذ أقدم العصور، فهو قلب العالم القديم، ومنطقة الصدع الاجتماعي الأعظم في الشرق الأوسط، ان وقوع العراق في دائرة التدخل الأكثر جاذبية في الشرق الاوسط هو عامل ضعف كبير له مما يؤدي الى عرقلة بناء دولته، وتفكك نسيجه الاجتماعي، فهي تريد ان يصبح البلد مهيأ الى مد نفوذها الإقليمي والدولي، لذا تجدها حريصة على اضعافه بشتى السبل، حتى لا يهدد مصالحها، ولا يخرج من دائرة سيطرتها ونفوذها. [2]

ان العراق لديه عوامل ضعف مزمنة، كما لديه عوامل قوة كامنة، ولا يمكن لشعبه من بناء دولتهم المقتدرة الا بتحديد عوامل ضعفهم بإيجاد العلاجات المناسبة للخلاص منها، واستنهاض عوامل قوتهم باستثمارها الأمثل لتحقيق مصالحهم العليا، وهذا سيتطلب درجة عالية من النضج لدى الحكام والمحكومين، وقرارا حاسما مستندا الى إرادة حازمة وواثقة بوقف عملية الانهيار والتداعي التي يعيشونها واستعدادا تاما لتحمل ضريبة التقدم والنجاح.

ومن الأمثلة على ذلك هو الجانب التعليمي حيث تمثل الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق (المركز والاقليم) للسنوات (2011 - 2020) جهدا تربويا مستقبليا أعتمد على مبدأ التخطيط الاستراتيجي خدمة للأجيال القادمة، ويسهم في الوقت نفسه في احداث نقلة نوعية في قطاع التربية والتعليم العالي بناء على ما تضمنته من منطلقات أساسية للغايات الاستراتيجية وكالآتي: [3]

1 – تعليم ذو جودة عالية، وهو التعليم المستمد من طبيعة المجتمع العراقي المنتفع من أفضل الممارسات العالمية المتقدمة في التعليم وبما يحقق تنمية مفاهيم التفكير العلمي والابداع ويجعل المجتمع العراقي مساهما فاعلا في انتاج المعرفة ونشرها.

2- تعليم يحقق متطلبات المجتمع المتحضر وهو التعليم الذي يؤدي الى تطوير المجتمع المتحضر وتحقيق مبدأ المواطنة الصالحة.

3 – منظومة تعليمية فاعلة وديناميكية تقوم على اصلاح نظام التربية والتعليم وتطويره وخصوصا فيما يتعلق بالاستخدام الامثل للموارد البشرية.

وشعورا بأهمية هذه الاستراتيجية فقد تشكلت عدة لجان لأعدادها، وفي مقدمة ذلك كانت لجنة الاشراف برئاسة نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير التعليم العالي ووزير التربية ووزير المالية ووزير التخطيط ووزير التعليم العالي في كردستان ورؤساء لجان التربية والتعليم في مجلس النواب ومستشاري الوزارتين وخبراء واستشاريين، ثم لجنة الصياغة ولجان فنية تشكلت من مختصين في امور التربية والتعليم. وتضمنت الاستراتيجية بنودا متعددة على شكل فصول تعلقت بالسياق العام، وتحليل الواقع التربوي والتعليمي في العراق، والتوجهات الاستراتيجية لتحقيقها، وموضوعات اخرى ذات صلة تسهم في تحسين البيئة التعليمية بعد قراءة الواقع التعليمي ووضع الاهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها. [4]

---

1. مايح شبيب الشمري، الباحث علي حمزة الجبار، الاستدامة في إطار التنمية، رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد57، لسنة 2020، ص 25.

2. طالب عزيز، العراق بين الأمم، دار بدائل للنشر والتوزيع، 2020، ص 23.

3. خالد عليوي العرداوي، مصدر سبق ذكره،

4. طالب عزيز، مصدر سبق ذكره، ص 31.

اما من جانب القطاع الزراعي ومهمة توفير الغذاء يواجه العراق في الوقت الحاضر تحديا غذائيا بالغ الأهمية من أبرز ملامحه قصور إنتاجه الغذائي عن تلبية احتياجاته من السلع الغذائية والمحاصيل الزراعية الرئيسة في مقدمتها الحبوب، إذ يتوجه القطر لاستيراد هذه الاحتياجات من الخارج وذلك بالاعتماد على موارد النقد الأجنبي والتي مصدرها الرئيسي تصدير النفط الخام الأمر الذي يشكل تهديدا واضحا لأمنها الغذائي. لذلك فان قضية تنمية القطاع الزراعي وتطويره يجب إن تحتل أهمية استثنائية لكونه القطاع المسؤول بشكل مباشر عن الإيفاء بمتطلبات القطر الغذائية إضافة الى تلبية احتياجات الصناعة إلى المواد الأولية، كما أنها تمثل الدافع الأول لتلبية النشاطات التنموية الاقتصادية، وهذا ما يحتم على الدولة المتمثلة بوزارة الزراعة العراقية أن تتوجه بكل ما يمكن من وسائل وسياسات لتشجيع القطاع الزراعي لتلبية الحدا لأدنى المطلوب من الموارد الغذائية كذلك الاتجاه نحو الأبحاث والدراسات الاقتصادية التي تستند على واقع إمكانيات العراق ومتطلبات التنمية الزراعية بالاستفادة من النظرية الاقتصادية والتجارب العالمية بغية إيجاد أفضل الحلول لمعالجة المشاكل والاختلالات التي يعاني منها هذا القطاع الحيوي.كما ويتعين على الدولة أن تركز في نهجها المتبع في أي إستراتيجية للتنمية الاقتصادية على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وينبغي إعطاء أولوية للتنمية الزراعية والصناعات المرتبطة بهذه التنمية.[1]

اما من جانب القطاع الصناعي فأن القطاع الصناعي يعد من القطاعات الرئيسية في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وتمويل الموازنة العامة. لذلك فالواقع الصناعي في العراق متردي ومتهالك بسبب الاستراتيجيات السابقة الفاشلة، ومن المشاكل التي حدثت في القطاع الصناعي تدني الانتاجية وتقادم المعدات الصناعية) الاستهلاكية، والانتاجية (وعدم وجود استراتيجية واضحة للنهوض بالواقع الصناعي في العراق. وعليه فإن مشكلة البحث معرفة اسباب تدهور هذا القطاع، ووضع الحلول الناجحة لرفع الانتاجية الصناعية من خلال تشغيل اغلب المصانع المعطلة منذ عدة سنوات، وهذا يكون من خلال رسم الاستراتيجية المناسبة للقطاع الصناعي. [2]

## المبحث الثالث: التحديات والرؤية المستقبلية للتنمية الوطنية في العراق

ان تحقيق تطور اقتصادي منشود يتطلب تشجيع الاستثمار في البنى التحتية وهو بنوعين: [3]

الاول: الاستثمار في رأس المال المادي ويتمثل بتوفير الماء والكهرباء والنقل وبناء السدود والخزانات والطرق والجسور وشبكات الصرف الصحي وغيرها من الاستثمارات التي تهيئ البيئة المناسبة لقيام الاستثمار الخاص من خلال تقليل كلفته وزيادة كفاءته، مما يؤدي إلى زيادة رفاهية الافراد وزيادة الناتج من خلال تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تحقيقه.

والثاني: هو الاستثمار في رأس المال البشري الذي يعد المرتكز الاساس لعملية التطور الاقتصادي، لأنه يركز على بناء الانسان وتطوير قدراته، فضلا عن كونه يلعب دورا هاما في تدعيم الانتاج ورفع نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي، يركز الاستثمار في أرس المال الانساني على تعميق مستوى التعليم وتدريب وتطوير القدرات وتوفير الصحة العامة و المتطلبات الانسانية الضرورية كتوفير المياه الصالحة للشرب والاهتمام ببرامج التغذية السليمة والتعليم.

الجانب الاخر الذي يجب التركيز عليه في رأس المال الانساني هو الاهتمام بالصحة، فيعد توفير الصحة ضرورة اساسية في حياة الانسان الذي يعد غاية التنمية،وأداتها لتحقيق الاساس الاجتماعي والمادي والثقافي وكذلك لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الانتاجية،وبناء على ذلك فإن العالقة بين الصحة والتنمية المستدامة هي عالقة تشابك وترابط متبادلة فكالهما يعد الانسان غاية، ن تحقيق تنمية مستدامة منشودة والنهوض بالواقع الصحي ومنح البيئة ومواردها المزيد من العناية والاهتمام امور متداخلة مع بعضها البعض وال يمكن العزل فيما بينها، فإذا جرى التركيز على احداها وتركت الجوانب الاخرى مهملة تداعت بشكل تدريجي، باعتبار أن تراجع المستوى الصحي يعد استنزاف لمورد مهم من موارد البيئة هو رأس المال البشري، الن اعتلال الصحة يؤدي إلى ت ارجع مستوى الانتاجية مما يؤدي إلى الضغط على البيئة وتشكيل الخطر عليها. [4]

---

1 هاشم كاطع لازم، دور التعليم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، مقالة منشورة في كلية شط العرب الجامعة، البصرة، 8\9\2023.

2. سلام منعم زامل الشمري، التنمية الزراعية ومتطلبات الامن الغذائي في العراق، جامعة واسط، كلية الإدارة، ص 66.

3. ناجي فارس ساري، واقع وآفاق القطاع الصناعي في العراق، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، ص105.

4. ناجي فارس ساري، مصدر سبق ذكره، ص112.

فيما يخص الاهتمام في البنى التحتية، فإن معظم البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء تعطي اهمية كبيرة للاستثمار بها، بسبب ما تلعبه من دور اساسي في النمو والتنمية، إذ يرى بعض الاقتصاديين ومنهم روزنشتاين ان تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية ال يمكن ان يتحقق ألا من خلال تقديم دفعة قوية من الاستثمارات في راس المال المادي، [1]

فقد عانى العراق من جملة من المشكلات ولعل ابرزها وأكثرها الحاحا تردي واقع الطاقة الكهربائية، اذ يعاني هذا القطاع بالذات من عجز كبير في مواكبة تزايد الطلب عليه منذ بداية العقد الاخير من القرن الماضي ولحد الان بسبب عجز المحطات عن العمل بكامل طاقتها الانتاجية، فضالً عن عمليات التخريب التي تعرضت لها المحطات نتيجة تراجع الوضع الامني، وكذلك حجم الفساد المالي والاداري. وكذلك الحال في مشاريع مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، اذ يعاني العراق من نقص حاد في هذين المجالين ولعدة اسباب أبرزها تقادم شبكات التوزيع وتكسر خطوط النقل، الامر الذي يتطلب توجيه دفعة قوية من الاستثمارات في هذين المجالين لنصب محطات جديدة وإعادة تأهيل الشبكات ومحطات التوزيع القائم، أما فيما يتعلق بالقطاع الحيوي الاخر وهو قطاع النقل والمواصلات فهو الاخر يعاني من العديد من المشاكل التي تتطلب رصد استثمارات كبيرة من أجل النهوض بواقع هذا القطاع وتعزيز نسبة مساهمته المتدنية في الناتج المحلي الاجمالي.[2]

## الخاتمة والتوصيات:

ان التنمية المستدامة تقوم على اساس مبدأ التوازن في توزيع الموارد، ولها ثلاثة ابعاد اساسية متداخلة فيما بينها وتشمل البعد البيئي والذي يهتم بتحقيق التوازن البيئي والحفاظ على البيئة سواء كانت بيئة طبيعية ام مشيدة، والبعد الاجتماعي والذي يضمن تحسين واقع المجتمع وضمان حقه من الموارد المتاحة، والبعد الاقتصادي الذي يهتم بتحقيق التطور الاقتصادي وزيادة الانتاجية وتحقيق كفاءة الاداء الاقتصادي.

## التوصيات:

1- بناء نظام تعليمي متطور يعتمد التقنية والمهنية ومصمم ليتطابق مع المعايير الدولية للصناعة والتعليم، ويسهم في تطوير قدرات الافراد العلمية والتكنولوجية، ويمكنهم من مواجهة التحديات التي تصادفهم في حياتهم المهنية فضالً عن توفير مخرجات من القوى العاملة متدربة ومتهيئة لتلبي حاجة السوق المحلية.

2- تطوير البنية التحتية ومستوى الخدمات المقدمة في المؤسسات الصحية وتوسيع نطاق الخدمات الصحية المتاحة والاهتمام بالصناعات الدوائية والعمل على تطويرها وحمايتها وتمكين وتدريب الكوادر الصحية المختلفة من مدراء وأطباء ومساعدين.

3- ان المهمة الاساسية التي يجب ان تأخذها على عاتقها الحكومات الحالية والمستقبلية، إضافة إلى توفير الا من الداخلي هي تحقيق الاستقرار وتوفير الضمانات الضرورية لتشجيع الاستثمار الخاص، وذلك لن يتم ألا من خلال وضع القوانين والقواعد التي تنظم عمل القطاع الخاص وتحمي حقوق الملكية وتؤكد على عدم جواز مصادرة تلك الحقوق بأي ظرف كان، وتخلق البيئة المستقرة التي تهيئ الظروف الملائمة لعمل القطاع الخاص.

4- تفعيل دور المجتمع في الحفاظ على البيئة.

## قائمة المصادر:

عادل يوسف أبو غنيمة، كل ما تحتاج الى معرفته عن الاستراتيجية، القاهرة, دار الفجر للنشر و التوزيع, 2013, ص12.

عزالدين آدم النور, التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق, السودان, دار النور للنشر, 2014,ص4.

براء الدويكات، مقالة بعنوان (ما المقصود بالتنمية المستدامة)، 21 مايو 2019.متاحة على الرابط https://mawdoo3.com

مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, 2017, ص18

احمد طاهر احمد، التخطيط الاستراتيجي المستدام , مصر, جامعة عين شمس, 2017, ص32.

---

1. محمد علي زيني, الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل, مركز الامارات للدراسات والبحوث,الطبعةالاولى,2006,ص14.

2. مريم احمد مصطفى و احسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الاجتماعية، الاسكندرية – مصر، 2005، ص 256.

[1] وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة, المغرب, 2021, مقالة متاحة على الرابط https://www.environnement.gov.ma/arabe/PDFs/sessions_cne/2007/Strategie_nationale.pdf.

عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، مكتبة الناشر للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى، 2015, ص69.

خالد عليوي العرداوي، مقالة بعنوان (العراق: عوامل الضعف والقوة، رؤية تحليلية في ضوء التجربة التاريخية), جامعة كربلاء, 7\2\2021. مقالة متاحة على الرابط https://i0.wp.com/uokerbala.edu.iq/wp-content/uploads/2020/03/uok-default-featured-image.png?w=600&ssl=1

طالب عزيز، العراق بين الأمم، دار بدائل للنشر والتوزيع، 2020.

هاشم كاطع لازم، مقالة بعنوان (دور التعليم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة)، كلية شط العرب الجامعة، البصرة، 2023.

سلام منعم زامل الشمري، التنمية الزراعية ومتطلبات الامن الغذائي في العراق، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد..

ناجي فارس ساري، واقع وآفاق القطاع الصناعي في العراق، مركز دراسات البصرة والخليج العربي.

محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل,مركز الامارات للدراسات والبحوث, الطبعة الأولى,2006, ص14..

مريم احمد مصطفى واحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الاجتماعية، الاسكندرية – مصر،2005.

مايح شبيب الشمري، وعلي حمزة الجبار، الاستدامة في إطار التنمية، رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد57، لسنة 2020.

مجلس الامن الدولي، القرار رقم 1438 لسنة 2003، الامم المتحدة أكتوبر،2003.